مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: حكم المشاركة في تشكيل الحكومات في ضوء الشريعة الإسلامية
اسم الكاتب: أ.م.د. أحمد علي بريسم، أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله، أ.م.د. بكر عباس علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1119
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 22:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

حكم المشاركة في تشكيل الحكومات في ضوء الشريعة الإسلامية

Rule of Participation in Establishing Governments in Light of Islamic Law

الكلمة المفتاحية : حكم المشاركة، تشكيل الحكومات، الشريعة الإسلامية.

Keywords: Rule of Participation, Establishing Governments, Islamic Law.

أ.م.د. أحمد علي بريسم

أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله

أ.م.د. بكر عباس علي

كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة ديالى

Assistant Prof. Dr. Ahmed Ali Bresam
E-mail: dr.ahmed.b.2018@gmail.com
Assistant Prof. Dr. Balasim Adnan Abdullah
E-mail: balasam80k.a.a@gmail.com
Assistant Prof. Dr. Baker Abbas Ali
E-mail:baker.urak@gmail.com
College of Law and Political Science - University of Diyala

ملخص البحث

الْحَمْدُ لِلَّهِ رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

بعد أن كان الإسلام يحكم نصف الكرة الارضية تقريباً وظل الناس يتنعمون في فساطيط الدولة الإسلامية أعواماً مديدة وسنين عديدة دون منازع ولا مقارع وتعايش الناس في اكناف الشريعة الإسلامية بالرغم من اختلاف اديانهم وقومياتهم واصبح من الناس من يتحدث عن امكانية حكم الإسلام للناس ومشاركة الإسلاميين في تشكيل الحكومات أن مسألة النظام السياسي من المصالح العامة الموكولة إلى الأمة الإسلامية، فهي التي تختار الحاكم وتبايعه وتراقبه وتحاسبه وتعزله إذا استحق العزل، الإسلام يسعى لإرساء قواعد الحكم القائم على حق الأمة في الاختيار، وعلى تحقيق العدالة والشورى، ومحاربة الاستبداد والتسلط والأنظمة الاستبدادية القائمة على القهر والعنف واغتصاب حقوق الجماهير.

وتم تقسيم البحث بعد المقدمة على مبحثين وخاتمة، تناولنا في المبحث الأول ماهية الاحزاب السياسية وآثار تشكيلها وفيه مطلبان: الأول تعريف الاحزاب السياسية لغة واصطلاحاً، والثاني آثار تشكيل الاحزاب السياسية سلباً وايجاباً. وتكلمنا في المبحث الثاني عن مشروعية المشاركة في الحكم وأدلته، وفيه مطلبان :الأول تناولنا فيه حكم المشاركة في تشكيل الحكومات والثاني: الادلة الشرعية للمشاركة للمجيزين والمانعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المقدمـــــة

الْحَمْدُ لِلَّهِ رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

فإن دعوة الإسلام تتجه إلى كيان الإنسان كله ممثلة بجميع جوانبه المادية والروحية وتتناول أعماله في حياته الدنيوية والأخروية، تمزج بينها وتؤلف بهما وحدة منسقة لا يمكن تصور أحد عناصرها دون الأخر، إذ الارتباط المحكم بين أجزاء هذه الوحدة في نظام هادف وترتيب ذي مغزى، وإن النظام السياسي الإسلامي ليس نوعاً من الحكم الديني، بل ليس هناك رجال دين في الإسلام يحتكرون المعرفة الإلهية ولهم الوصاية على الشرع والأحكام، بل أن مسألة النظام السياسي من المصالح العامة الموكولة إلى الأمة الإسلامية، فهي التي تختار الحاكم وتبايعه وتراقبه وتحاسبه وتعزله إذا استحق العزل، الإسلام يسعى لإرساء قواعد الحكم القائم على حق الأمة في الاختيار، وعلى تحقيق العدالة والشورى، ومحاربة الاستبداد والتسلط والأنظمة الاستبدادية القائمة على القهر والعنف واغتصاب حقوق الجماهير.

وإن المشاركة في الحكومات أسلوب من أساليب التغيير المطروحة على صعيد العمل الإسلامي المعاصر ويراد به السعي إلى تكوين الأحزاب أو المشاركة فيها أو الاشتراك في البرلمانات ومجالس الشورى وغيرها من المؤسسات السياسية للدولة ومنع أو تخفيف بعض المظالم الواقعة عليهم، وهو يدور في فلك الموازنة بين المصالح والمفاسد.

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يتضمن بعد المقدمة على مبحثين وخاتمة، تناولنا في المبحث الأول ماهية الاحزاب السياسية وآثار تشكيلها وفيه مطلبان: الأول تعريف الاحزاب السياسية لغة واصطلاحاً، والثاني آثار تشكيل الاحزاب السياسية سلباً وايجاباً.

وتكلمنا في المبحث الثاني عن مشروعية المشاركة في الحكم وأدلته، وفيه مطلبان: الأول تناولنا فيه حكم المشاركة في تشكيل الحكومات والثاني: الادلة الشرعية للمشاركة للمجيزين والمانعين.

المبحث الأول
ماهية الاحزاب السياسية وآثار تشكيلها

المطلب الأول : ماهية الاحزاب السياسية

الحزب في اللغة :- هو جماعة الناس، والجمع أحزاب، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم حزب، وحزب الرجل أصحابه.

الحزب في الاصطلاح :- هناك تعريفات عدة نورد بعضها

١- الحزب جماعة متحدة من الأفراد، وتعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية، للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين[١].

٢- الحزب هو اجتماع جماعة على فكر واحد، لأداء غرض واحد في المسائل السياسية، وتكوين رأي انتخابي واحد[٢].

٣- ويرى باحث أخر، أن الأحزاب السياسية هي تنظيمات دائمة، تتحرك على مستوى وطني، ومحلي، من أجل الحصول على الدعم الشعبي، بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة، بغية تحقيق سياسة معينة[٣].

ومن خلال التأمل في هذه التعريفات، وتعريفات غيرها، نستطيع أن نقف على جوهرة فكرة الحزب السياسي، وتتلخص بالنقاط التالية :

١- تجمع عدد من الأفراد، بسمات معينة ومميزة.

٢- الفكرة التي يجتمع عليها هؤلاء الافراد، متمثلة بالأصول والمبادئ.

٣- يسعى هذا التجمع لتحقيق الهدف المنشود.

٤- التنظيم، هذا التجمع له قيادة، ونظام، وتوزيع أدوار ومسؤوليات محددة.

٥- يوصف هذا التجمع بالحزب السياسي، إذا كان يهدف للوصول إلى السلطة العليا، أو المشاركة فيها.

بعض التعريفات توضح وسيلة الوصول بأنها تكون خالية من العنف واستعمال القوة، وتقتصر على الإقناع الشعبي.

أما مصطلح ((السياسة)) فيجدر بنا ونحن نبحث عن فكرة الحزب السياسي أن نعرفها، حتى تتكامل وتتضح الصورة، فالسياسة عند الفلاسفة اليونان القدماء –أرسطو خاصة– هي كل ما من شأنه أن يحقق الحياة الخيرة في المجتمع، فهي تستوعب كافة الشؤون السائدة في المجتمع، وهذا التحديد يعتبر السياسة فرعا عن الأخلاق(٤).

ولعل المعنى اللغوي عند العرب لهذا المصطلح يتشابه مع التحديد الأرسطي، من إذ الاتصال بالأخلاق، ومن حي الشمول، فأصل كلمة ((سياسة)) جاء من السوس، وهي تعني الرئاسة، وعندما نقول : ساس الأمر، نعني أنه قام به أو كلف سياستهم، وشرط السياسة أن يقوم بالأمر ((بما يصلحه)) أي من أمر الجماعة، أو مجموع الناس(٥).

أما السياسة عند ابن عقيل الحنبلي فعرفها : "السياسة هي ما يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح والفلاح، وأبعد عن الفساد في أمورهم الدنيوية، وإن لم يعه رسول أو نزل وحي"(٦).

وقد حددها مالك بن نبي بتعريف : "هي العمل المنظم، الفعال، الذي تقوم به الأمة ككل – الدولة أو الجماعات – المتفِق مع عقيدة جمهورها، لتحقيق التجانس والتعاون، بين الدولة والفرد، على الصعيد الاجتماعي والثقافي، لتكون السياسة مؤثراً حقيقياً في واقع الوطن"(٧).

المطلب الثاني : مساوئ ومحاسن الاحزاب السياسية

أولاً :- مساوئ الأحزاب :

هناك انتقادات عدة توجه للنظام الحزبي، لا يمكن غض الطرف عنها، أو تجاوزها، وسوف نناقش الانتقادات هذه بعد ذكرها، ويمكن إجمال أهم هذه المساوئ بما يأتي:

قال البعض أن الأحزاب تعد عاملاً من عوامل التفرقة والانقسام في صفوف الأمة، وتؤدي إلى الاضطراب والانشقاق في الامة، وتصبح الأمة فرقاً وشيعاً وجماعات، كل منها يهاجم الآخر من أجل اسكاته وإضعافه، وإبراز نقاط الخلل والضعف لديه، ليقلل من تأييد المجتمع له، ويعرقل امكانية وصوله إلى السلطة، أو يضعف منافسته ومقارعته له، فبذلك يكثر النزاع والشقاق والخصام، ويكون بديلاً عن الوحدة والوفاق والوئام(٨).

الأحزاب السياسية تساعد على تشتيت الجهود، وتبديد قوى الدولة ومقدراتها، بدل توحيدها وجمعها وحشدها، نحو محور واحد، وذلك من خلال انقسام وتعصب الأفراد، بين مؤيد واضح ومعارض فاضح، فتكثر الأهداف، وتتعدد البرامج، وتتبعثر الجهود(٩).

الحزبية تدعوا إلى قولبة الحياة السياسية، وفق رؤيتها المرسومة مسبقا، وتساعد في ركود الحركة السياسية، وتحدد من حرية الفرد التي تعتبر الدعامة الاساسية في مجال الفكر والإبداع والابتكار، وذلك من خلال الأسلوب الحزبي المتبع في تسيس أعضائها، على الخضوع لآراء الحزب وقادته، حتى اذا لم يقتنعوا بصوابها، وهكذا تنعدم حرية النائب الحزبي الفعلية وسط المؤسسة التمثيلية(١٠).

الأحزاب السياسية تفضل المصالح الخاصة على مصالحها الوطنية العامة دائما، وتنظر إلى قضايا الوطن من خلال المنظور الحزبي الضيق، وتصبح المصالح الحزبية هي المقياس، وبعض الأحزاب قد تنحرف عن أداء رسالتها واهدافها المعلنة، وتتجه نحو تحقيق مصالح وغنائم فردية وشخصية لأعضائها(١١).

يعتبر بعض النقاد السياسيين أن الأحزاب طريقة لتشويه الرأي العام وتضييعه أحياناً، عندما تلجأ إلى الحملات الدعائية الكبيرة المزيفة من أجل كسب الأصوات فتعمد إلى

المبالغات والمغالطات والتشويهات والإشاعات والدعايات الكاذبة لغلب الخصم، وربما يمضي وقت طويل حتى يرى الشعب الحقيقة، ومن هنا تصبح الأحزاب أداة تشويه وتزييف بدل كونها مرآة صادقة للمجتمع والرأي العام(١٢).

ويمكننا مناقشة هذه النقاط على النحو الآتي أن عمل الأحزاب السياسية يجب أن ينظم بقوانين وتشريعات معينة، تحد من المخالفات والتصرفات والدعايات غير المشروعة التي تؤدي إلى التشويه، والقضاء يعد ضمانة فعالة في مثل هكذا مجال.

أما وتعدد الأهداف وكثرة البرامج، فهذا عامل إيجابي وليس عاملاً سلبياً، لأنه من شأنه جودة وضمان البرامج، أو تطويرها وتحفيزها بالمنافسة، ولا يؤدي هذا إلى الفرقة وتبديد الجهود، أما عن قولبة الحياة السياسية، فالأصل فيه أن الحزب يضع المبادئ العامة والأطر الواسعة، ويترك حرية التعبير واسعة للفرد يستطيع من خلالها أن يفكر ويبدع ويتنافس، ويكون الفرد ملزماً بالمبادئ العامة وليس بالفروع الصغيرة.

وأما القول بتفضيل المصالح الحزبية الخاصة على المصالح الوطنية العامة، فالحكم هنا هو الشعب والجماهير والمواطنين، فهم الحراس الحقيقيون على المصالح الوطنية العامة، ويجب الحرص عند إعطاء الأصوات في الانتخابات على الاختيار الصحيح، وتمييز القادرين منهم على حمل هموم العامة، وحماية مصالح الناس، من أصحاب الأهواء والمصالح الفردية الضيقة.

مع العلم أن هناك بعض المحاذير، وبعض المساوئ لا يمكن إنكارها، ولكن يمكن النظر إليها وتقديرها في ضوء الرؤية في المحاسن والمسوغات.

ثانياً : محاسن الأحزاب ومسوغات وجودها :

ظلت الأحزاب السياسية صفة واقعية بارزة للحياة السياسية، وأصبحت من مقتضيات حماية العمل السياسي بالضرورة، ويتبين هذا من خلال الملاحظات الآتية :

الأحزاب السياسية هي مدارس الناس، وذلك لأنها تعمل بطرقها المتعددة على حل مشكلات المجتمعات وتوضيحها، وبسط أسبابها للدراسة ومعرفة وسائل الحل الجذري

والمعالجة، مما يؤدي إلى التثقيف الجماهيري، والوعي الشعبي السياسي نحو كثير من المسائل العامة[١٣].

كما أن تواصل أعضاء الحزب بالمجتمعات السكانية المختلفة والفعاليات الشعبية والجماهيرية، وحوارهم المستمر بهموم الأمة وآمالها وآلامها، وتقليب وجهات النظر وتعددها يدفع نحو إنضاج الافكار الشعبية وتقدمها، فضلاً عن معرفة الحقائق وإزالة اللبس والضبابية والغموض الذي يكتنف القرارات السياسة وما ورائها من أحداث وأسباب ومقاصد[١٤].

الأحزاب السياسية تشكل ركناً من اركان الاستقرار السياسي والاقتصادي في الحياة العامة للدولة المعاصرة، لأنها تضع خططاً بعيدة المدى وفق نظرة إستراتيجية مدروسة ومعروفة تمتد عبر أجيال وعقود وحقب من السنوات، وتستطيع من خلالها الأحزاب عبر أجيال القيادات فيها أن تواصل المسيرة المرسومة، أما الأفراد فينتهي عملهم بانتهائهم وكبر سنهم، وتقبر معهم طموحاتهم وآفاقهم ورؤيتهم[١٥].

ومن صفات العصر السياسي الحاضر قصر سن الدول، والخطط تحتاج إلى من يستمر بها ويواصل تحقيق أهدافها وإنجاز طموحاتها، فالأحزاب هي التجمعات المؤهلة للقيام بهذا الدور.

إن كثيراً من المهام الإستراتيجية، والمشاريع الطموحة، تحتاج إلى جهود جماعية منظمة، لا تكفي فيها الاعمال المنفردة، وعند وصول الحزب إلى الحكم، فلا يعني وصول فرد وإنما وصول مؤسسة متكاملة قادرة على معالجة الأمور وإدارة الشؤون بشكل تام وواضح وشامل، يعتمد على التفكير الجماعي، والمهارات المتخصصة المتعددة، في كل الجوانب العملية الإدارية والسياسية، مع القدرة على توفير الوقت، وتوزيع الأدوار المشاركة في تحمل المسؤولية[١٦].

فضلاً عن قدرة الأحزاب على الإعداد المسبق والاستعداد المبكر لاستلام السلطة، وتجربتها الناضجة في حل المشكلات وإعداد الدراسات والتخطيطات وتوقع الحلول، ومن

خلال تدريب أفرادها المتواصل والمتعاقب على التخطيط، والتنبؤ بتوقعات المستقبل بأسلوب علمي يعتمد على المعلومات وتصنيفها وتحليلها[١٧].

تأسيس الأحزاب وسيلة اتصال بين الجماهير والسلطة الحاكمة، وذلك في حالة وصول الأحزاب للسلطة عن طريق الانتخابات، وهم يركزون جهدهم قبول المطالب الشعبية إلى سياسات إجرائية وتطبيقات علمية وعملية، وتتنافس الأحزاب في القدرة على تلبية مصالح الناس وتحقيقها، من أجل رقي مواقعهم بالعمل الواقعي الحقيقي والإنجاز الميداني المنظور، استعداداً للانتخابات المقبلة[١٨].

اولاً : تُعد لأحزاب السياسية جهات رقابية على أعمال الحكومة، من خلال وجود المعارضة الحزبية اليقظة والدائمة للحكومة القادرة على تحديد ورصد قراراتها ومتابعة أعمالها، ومالها من تأثيرات على حياة الناس وواقعهم، كما أن الحكومة تكون أكثر ثانياً : في قراراتها وأعمالها وأكثر حرصاً، تحسباً من دور المعارضة، وتحاول قدر المستطاع التقليل من الأخطاء وتجنب المزالق السياسية حتى لا تكون سببا حل الحكومة.

الأحزاب تعد وسيلة توجيه الرأي العام، وحراسته، والحيلولة دون استغفال الشعوب في الرغبات الفردية والنزوات التسلطية، عبر تنبهها نحو كثير من القضايا السياسية والسيادية المهمة، كما تسهم في تكوين الإرادة العامة عبر طريق إيجابي، يعتمد أسساً موضوعية ومعايير معقولة[١٩].

كما أن الأحزاب تشارك في وضع البدائل والاختيارات المتعددة أمام الشعوب، ولا تجعلها مقتصرة على اختيار السلطة الوحيدة.

الأحزاب السياسية تساعد في بناء القيادات، وصياغة الشخصيات القيادية، واعداد الكفاءات[٢٠].

كما أن الحزب وهو يهيء نفسه لاستلام الحكومة، يكون حريصاً على إعداد المتخصصين من الكفاءات، والزعامات المؤهلة لحمل تبعات المسؤولية، وهؤلاء الأكفاء هم في وطنهم فضلاً عن أنهم أعضاء في أحزابهم[٢١].

النظام الحزبي يقي الفرد من الاتجاهات المعادية، ويكسبه قوة ومناعة، وتحدياً ضد الأفكار والمبادئ والحركات الهدامة،

التنظيم الحزبي يقوي اواصر الفرد الاجتماعية ويولّد فيه الروح الاعمال الجماعية، فيتعرف على إخوته المسلمين، فيتكافلون فيما بينهم، ويتعاونون، فيصير تفكيره جماعياً، لا يعيش لنفسه انانياً ولا لأبنائه اسرياً ولا لعشيرته وحدهم قبلياً، بل يعيش للآخرين[٢٢].

هذه بعض المسوّغات وليس جميعها بكل تأكيد، ولكن من خلال المرور السريع بالمساوئ مقارنة بالمحاسن، يبدو للباحثين رجحان كفة عدم أهمية وجود الأحزاب السياسية، بل أن الموازنة تقتضي الوصول إلى أن وجود الأحزاب ليس ضرورة سياسية، ما لم تمليها ظروف العصر، لا سيما اذا كان بالإمكان تجاوز موضوع تشكيل الاحزاب في الدول المسلمة إذ يكون لكل حزب رؤية واهداف وجماعات وتكتلات حزبية.

المبحث الثاني

مشروعية المشاركة في الحكم

تمهيد :

إن المسلم ليصيبه الحزن عندما يبحث عن حكم المشاركة للإسلاميين في الحكم، والأصل في ذلك أن الحكم لله تعالى وأن الدولة المسلمة هي دولة الحكم بالإسلام، وأن دستورها هو القرآن، وأن شعبها المسلم ملتزم بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وهذه هي سمتهم العامة، قال تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾[٢٣]. ولكن هذا ليس هو واقع المسلمين اليوم، أن وهن الأمة ظاهر، وتفرقها بين، وابتعادها عن شرع الله لا يحتاج إلى سؤال، وحكامها حكموهم بقوانين ودساتير لا علاقة لها بالإسلام، وصفة الدولة على الغالب ليست إسلامية بالمعنى الذي يفهمه المسلم، بل أن كثيراً منها هو ضد شرع الله وحكمه، لهذا السبب ولغيره فنحن نبحث عن مشروعية المشاركة، ونقلب

النظر في مدى المشروعية في تلك المشاركة في مثل هكذا ظرف وفي مثل هكذا الزمان فهذا الشرع يصلح لكل زمان ومكان، لكن كيف يكون العمل، وما هي أقوال الفقهاء في كل واحدة منها، هل هو دليل واحد أم هناك خيارات عدة ؟ أسئلة كثير نبحث لها عن جواب، فلهذا سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين ولكل مطلب ما يناسبه.

المطلب الأول : المجيزين لدخول العمل السياسي وادلتهم

الدليل الأول : قوله تعالى : ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾[٢٤] فهذا دليل على جواز المشاركة في الحكومة الكافرة أو الظالمة أو المحتلة ومن باب أولى المشاركة في الحكومة المسلمة، وهو بمثابة وزير المالية، وهو منصب مهم في الدولة وفي الآية دلالة واضحة على اباحة طلب المسلم للمشاركة في شغل منصب ما، وما شجعه على طلب ذلك المنصب هو ما تهيأت له من ادلة براءته، وحسن تأويله، وصدق أمانته وقد استدل العلماء على ذلك بجواز المشاركة في الحكومة، إذا كان المسلم يتقن الفهم في مجال ما، فيوسف قد عاش في بيت العزيز ورأى قدر الفساد المالي في هذا المكان إضافة إلى أنه تعلم كيف تكون إدارة عمل هذه الوزارة أو هذه المهمة أو هذا المنصب، كما اجاز كثير من العلماء استدلالاً بهذه الآية، على تولي المؤسسات والمناصب العامة في من يجد في عنده الخبرة العملية والعلمية على إدارة هذا المكان والإصلاح فيه، ولو كان بقدر ما، لان (ما لا يدرك كله ولا يترك جله)[٢٥]، قال القرطبي (قال بعض أهل العلم : في هذه الآية ما يبيح للرجل الفاضل أن يعمل للرجل الفاجر والسلطان الكافر بشرط أن يعلم أنه يفوض إليه في فعل لا يعارضه فيه فيصلح منه ما شاء)[٢٦] وقال الزمخشري (رحمه الله) (وإذا علم النبي أو العالم أنه لا سبيل إلى الحكم بأمر الله ودفع الظلم إلا بتمكين الملك الكافر أو الفاسق. فله أن يستظهر به)[٢٧] وقال البيضاوي (رحمه الله) (ولعل يوسف عليه السلام لما رأى أنه يستعمله في أمره لا محالة آثر –ما تعم فوائده و تجل عوائده– وفيه دليل على جواز طلب الولاية وإظهار أنه مستعد لها والتولي من يد الكافر إذا علم أنه لا سبيل إلى إقامة الحق وسياسة الخلق إلا بالاستظهار

به)[٢٨] وقال الشوكاني (رحمه الله) (وقد استدل بهذه الآية على أنه يجوز تولي الأعمال من جهة السلطان الجائر بل الكافر لمن وثق من نفسه بالقيام بالحق)[٢٩].

الدليل الثاني : حكم النجاشي ملك الحبشة لمملكته مع أنه مسلم، وأغلب الناس هم من الكفار، قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ حين مات النجاشي ﴿ مات اليوم رجل صالح، فقوموا فصلوا على أخيكم أصحمة ﴾[٣٠]. فالنجاشي وأمثاله سعداء في الجنة، وإن كانوا لم يلتزموا مع شرائع الإسلام بما لا يقدرون على التزامه[٣١]، وإذا رأى العلماء أن المشاركة تحقق للناس مصلحة لكن عدم المشاركة فيها مصلحة اعظم، أو أنها تدفع مفسدة والمشاركة فيها تجلب مفسدة اعظم فالأفضل عندها الاحجام عن المشاركة، فلكل ظرف حكم ولكل بلد وزمن احوال وخصوصية، فإذا تعارض العلماء في معرفة المصلحة والمفسدة، فالراجح والله أعلم أن يعمل براي علماء البلد.

المطلب الثاني : المعارضون للمشاركة السياسية وادلتهم

إن بعض العلماء يعارضون المشاركة السياسية مع الحكومات الظالمة أو التي لا تحكم بما انزل الله وإن كانت حكومة وطنية، فمن باب أولى أن نجده يعارض المشاركة في ظل الاحتلال، وذهب آخرون إلى منع المشاركة في المؤسسات الحكومية عامة، وإظهار العصيان المدني كما يسمى في كافة النواحي، مستدلين على ذلك بأدلة عديدة منها :

١. قال تعالى ﴿ وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾[٣٢] قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : لا تداهنوا، وقال العوفي عن ابن عباس : هو الركون إلى الشرك وقال أبو العالية : لا ترضوا بأعمالهم وقال ابن جرير عن ابن عباس : ولا تميلوا إلى الذين ظلموا وهذا القول حسن أي لا تستعينوا بالظلمة فتكونوا كأنكم قد رضيتم بأعمالهم[٣٣] وقال القرطبي في تفسيره (الركون حقيقة الاستناد والاعتماد والسكون إلى الشيء والرضا به، قال قتادة : معناه لا تودوهم ولا تطيعوهم وقال ابن جريج : لا تميلوا إليهم وقال أبو

العالية : لا ترضوا أعمالهم وكله متقارب وقال ابن زيد : الركون هنا الإدهان وذلك ألا ينكر عليهم كفرهم)[٣٤].

٢. قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾[٣٥] وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أن تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[٣٦] وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَوَلَّوْا قَوْماً غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا مِنَ الآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ﴾[٣٧].

قال ابن كثير في تفسيره (هذه الآيات مع ما قبلها فيها من التهييج على الكفار وعداوتهم وعدم موالاتهم، لأنهم أخرجوا الرسول وأصحابه من بين أظهرهم، كراهة لما هم عليه من التوحيد وإخلاص العبادة لله وحده، ولهذا قال تعالى ﴿أن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ أي لم يكن لكم عندهم ذنب إلا إيمانكم بالله رب العالمين كقوله تعالى ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أن يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾[٣٨]، وكقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾[٣٩]، وقوله تعالى ﴿أن كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَاداً فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾ أي أن كنتم كذلك فلا تتخذوهم أولياء، أن كنتم خرجتم مجاهدين في سبيلي، باغين لمرضاتي عنكم، فلا توالوا أعدائي وأعداءكم، وقد أخرجوكم من دياركم وأموالكم حنقا عليكم وسخطا لدينكم.

الخاتمـــــة

١. تعتبر الأحزاب السياسية انعكاسه واقعية لطبيعة بني ادم وفطرته التي تتجه نحو المجتمع والحاجة الماسة للتعاون مع البشر على تحمل المسؤوليات وتحقيق الواجبات.

٢. تشكل الأحزاب السياسية وسيلة عملية وآليات تحقيق أمر الله سبحانه وتعالى القاضي بالتعاون على الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أن الحزب يشكل حلقة مقنعة في تحقيق المعروف الجماعي

٣. يمكن النظر إلى الأحزاب السياسية على أنها نتيجة تجارب بشرية متراكمة عبر مراحل التاريخ، وتعد أنماطاً متطورة من التعامل مع السلوك الإنساني ضمن المنظومة السياسية والاجتماعية، كما أنها جاءت تلبية لحاجات الناس المتنامية في المجال السياسي.

٤. تعتبر مشاركة المسلمين مع غيرهم في المجال السياسي لا يعني أبداً الاستسلام وقبول الأحكام والأفكار الوضعية، بل هو طريقة نحو التغيير والعودة لسدة تشريع الأحكام الشرعية الإسلامية.

٥. إنّ التعددية الحزبية واتساع الأفكار والتوجهات السياسية بات واقعاً، وعلى المسلمين أن يتعاملوا مع هذا الامر بالاحتواء من جانب والتغيير وبذل قصارى الجهود لعودة الناس لاختيار النظام الإسلامي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهـــوامـــش

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، /٦٢ د. سليمان الطحاوي ، السلطات الثلاث ، ص ٤٢١.

(٢) إبراهيم النعمة ، مشروعية العمل الجماعي ، ص ٢٩.

(٣) اندريه هوربو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، ص ٢٤١.

(٤) علي عبد المعطي ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، ص٧.

(٥) ابن منظور ، لسان العرب ، ٤ / ٧٤٧ ، وينظر إسماعيل علي سعد ، المجتمع والسياسة ، ص٧، ١٨.

(٦) انظر الطرق الحكمية ، لابن القيم ، ص ١٣.

(٧) مالك بن نبي ، بين الرشاد والنية ، ص ٨٥ ، ٨٧.

(٨) نعمان الخطيب ، الأحزاب السياسية ، ص ٨١.

(٩) سليمان الطحاوي ، السلطات الثلاث ، ص ٤٢٥.

(١٠) سليمان الطحاوي ، السلطات الثلاث ، ص ٤٢٥.

(١١) سليمان الطحاوي ، السلطات الثلاث ، ص ٤٢٥.

(١٢) كريم كشاكش ، الحريات العامة ، ص ٥٤٧.

(١٣) سليمان الطحاوي ، السلطات الثلاث ، ص ٤٢٦.

(١٤) رحيل غرايبة ، التعددية الحزبية في النظام السياسي الإسلامي ، ص ٥١.

(١٥) سليمان الطحاوي ، السلطات الثلاث ، ص ٤٢٧.

(١٦) رحيل غرايبة ، التعددية الحزبية في النظام السياسي الإسلامي ، ص ٥١.

(١٧) كريم كشاكش ، الحريات العامة ، ص ٥٢٤.

(١٨) نعمان الخطيب ، الأحزاب السياسية ، ص ٩٣.

(١٩) سليمان الطحاوي ، السلطات الثلاث ، ص٤٢٧.

(٢٠) نبيلة كامل ، الأحزاب السياسية ، ص ٤١.

(٢١) نبيلة كامل ، الأحزاب السياسية ، ص ٩٩.

(٢٢) رعد كامل الحيالي ، مشروعية العمل الجماعي ، ص ٣٨.

(٢٣) آل عمران: ١١٠.

(٢٤) يوسف:٥٦.

(٢٥) ٢٥ تفسير البيضاوي ، ١/ ٢٦٣.

(٢٦) تفسير القرطبي ، ٩ / ١٨١.

(٢٧) الزمخشري ، تفسير الكشاف ، ١ / ٥٩٣.

(٢٨) البيضاوي ، تفسير البيضاوي ، ١ /٢٩٥.

(٢٩) محمد بن علي الشوكاني ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ٥١/٣.

(٣٠) صحيح البخاري ، ٣ / ١٤٠٧.

(٣١) ٣١منهاج السنة النبوية ، ٥ / ١١٤.

(٣٢) هود:١١٣.

(٣٣) تفسير ابن كثير ، ٢ / ٦٠٦.

(٣٤) تفسير القرطبي ، ٩ / ٩٢.

(٣٥) الممتحنة:١.

(٣٦) الممتحنة:٩.

(٣٧) الممتحنة:١٣.

(٣٨) البروج:٨.

(٣٩) الحج:٤٠.

المصـــــادر

القرآن الكريم

١- إبراهيم النعمة، مشروعية العمل الجماعي.

٢- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية.

٣- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ) : دار صادر – بيروت.

٤- اندريه هوربو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية.

٥- رحيل غرابية، الحقوق والحريات السياسية.

٦- رحيل غرايبة، التعددية الحزبية في النظام السياسي الإسلامي.

٧- محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير.

٨- لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) دار صادر – بيروت – ١٤١٤ هـ.

٩- إعلام الموقعين عن رب العالمين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) محمد عبد السلام إبراهيم دار الكتب العلمية – بيروت الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

١٠- الجامع لأحكام القرآن أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١ هـ) هشام سمير البخاري دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م.

١١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي – بيروت ط – الثالثة – ١٤٠٧هـ.

١٢- فتح القدير محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت ط- ١٤١٤.
١٣- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله محمد زهير بن ناصر الناصر – دار طوق النجاة الأولى ١٤٢٢هـ.
١٤- تفسير القرآن العظيم أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) سامي بن محمد سلامة دار طيبة للنشر والتوزيع الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م .
١٥- سليمان الطحاوي، السلطات الثلاث .
١٦- كريم كشاكش، الحريات العامة.
١٧- مالك بن نبي، بين الرشاد والنية.

Rule of Participation in Establishing Governments in Light of Islamic Law

Assistant Proof. Dr. Ahmed Ali Bresam
Assistant Proof. Dr. Balasim Adnan Abdullah
Assistant Proof. Dr. Baker Abbas Ali
College of Law and Political Science - University of Diyala

Abstract

Praise to be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace is upon the Messenger of Allah and his companions.

Since Islam was ruled almost half the globe and people remained in the hands of the Islamic state for years and years without any dispute or conflict and coexistence of people in the folds of Islamic law. Despite the difference of their religions and nationalities, people become talking about the possibility of governing Islam for people and the participation of peacemakers in the formation of governments. The issue of the political system is one of the public interests entrusted to the Islamic nation. As it is which choose the ruler and his allegiance through monitoring him to be hold the accountability as well as isolated him if deserved to be isolated. Islam seeks to establish the rules of governance based on the right of the nation to choose, and to achieve justice and combat the tyranny of despotism and authoritarian regimes based on oppression and violence and the rape of the rights of the masses.

After the introduction, the research was divided into two chapters. The first topic dealt with the nature of the political parties and the effects of its formation. There are two sections: First, defining the political parties as a language and a term. In the second one, we discussed the legitimacy of participation in the ruling and its evidence, which has two sections two: the first dealt with the rule of participation in the formation of governments and the second: the legitimate evidence of participation for the pros and cons.

And Praise be to Allah, the Lord of the Worlds